



The role of monetary policy in the face of inflation

The Iraqi economy is a case study for the period 2003-2015

دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم

الاقتصاد العراقي دراسة حالة للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥

*م. م ظافر حسين مفتن

Abstract :

The Iraqi economy witnessed a shift in political and economic philosophy after 2003, which was directly or indirectly reflected in the impact of the effectiveness and directions of monetary policy in limiting inflation and considering the Iraqi dinar as a store of value. The research attempted to examine the relationship between some monetary policy variables, such as money supply in the broad sense, interest and exchange rates as independent variables, and inflation rates as a dependent variable

The research found that inflation follows monetary policy changes, with a greater impact of the exchange in the face of inflation, and the interest rate, despite moving it towards increase or decrease, it did not effectiveness clear .

*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص :

شهد الاقتصاد العراقي تحولا في الفلسفة السياسية والاقتصادية بعد ٢٠٠٣ انعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في تأثير فاعلية وتوجهات السياسة النقدية في الحد امن التضخم واعتبار الدينار العراقي مخزنا للقيمة وقادر على تسوية المبادلات التجارية المختلفة في العراق من خلال الإجراءات المباشرة وغير المباشرة المختلفة التي استهدفت المتغيرات الاقتصادية المختلفة وباستخدام سياسة استهداف التضخم عبر الصرف، حاول البحث فحص العلاقة بين بعض متغيرات السياسة النقدية كعرض النقود بالمفهوم الواسع ومعدلات الفائدة والصرف بوصفها متغيرات مستقلة ومعدلات التضخم بوصفها متغيرا تابعا. ووجد البحث أن التضخم يتبع تغيرات السياسة النقدية ، مع تأثير اكبر للصرف في مواجهة التضخم ، أما معدل الفائدة فبالرغم من تحريكه نحو الزيادة او الانخفاض الا انه لم يكن واضح التأثير .

المقدمة

ادى التحول السياسي بعد ٢٠٠٣ الى تغير الفلسفة الاقتصادية والسياسية في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة ، فكانت النتيجة هي إتباع نظام للصرف مدار من قبل البنك المركزي عن طريق الاحتياطات النقدية الأجنبية عبر مزاد العملة لاستهداف التضخم وجعله هدف نهائي للسياسة النقدية وتغيير معدلات الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الادخارات المحلية والاجنبية ، ورافق ذلك زيادة الاستيراد العشوائي الذي حل محل المنتجات المحلية التي هي أصلا ذات عرض منخفض ساعد في ذلك ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مما قاد إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الطلب الكلي مع محدودية العرض الكلي .

أجرى العراق العديد من الإصلاحات الاقتصادية بعد ٢٠٠٣ -٩-٤ التحول من الإدارة المركزية الشاملة للاقتصاد الوطني إلى الإدارة اللامركزية لاسيما في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وإتباع آلية السوق وميكانيزم الأسعار ، ورفع مساهمة القطاع الخاص وتفعيل نظام السوق ، ودور اكبر للسياسات المالية والنقدية في توجيه النشاط الاقتصادي الا ان تعمق الاختلالات الهيكلية وضعف الانتاج والانتاجية وريعية الاقتصاد العراقي فضلا عن طبيعة الظروف السياسية المختلفة حالت دون تحقيق تلك السياسات لأهدافها المختلفة .

مشكلة البحث

ان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى فقدان النقود لوظائفها الاساسية والمشتقة والديناميكية وبالتالي ضعف تأثيرها في توجيه النشاط الاقتصادي ، وفي العراق وفي ظل الاختلالات الهيكلية العميقة

وضعف مرونة العرض الكلي فان السياسة النقدية ستواجه تحديات مهمة ستحول دون تحقيق تلك السياسة لاهدافها

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في فهم الادوار المختلفة للسياسة النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ عبر متغيراتها المختلفة وبالتالي بحث امكانية تخفيض معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي النمو والتنمية.

هدف البحث : يهدف البحث الى ما ياتي :

- ١- تحليل تاثير تغير المعروض النقدي في اتجاهات التضخم.
- ٢- التوصل الى استنتاجات منطقية وعملية بشأن العلاقة بين ادوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم .
- ٣- تحديد الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة لمواجهة التضخم .

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها ،ان التغيرات في ادوات السياسة النقدية لها تأثيرا كبيرا في معدلات التضخم بصورة مباشرة او غير مباشرة بعد ٢٠٠٣ .

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لإثبات الفرضية .

حدود البحث

-الحدود المكانية : يشمل البحث الاقتصاد العراقي باعتبار ان الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصادية كلية .

-الحدود الزمانية: شمل البحث المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ .

هيكلية البحث

لغرض التوصل إلى أهداف البحث ،تم تقسيمه إلى مبحثين ،تتناول السياسة النقدية - المفهوم والأهمية وتتناول الثاني تطور مؤشرات السياسة النقدية والتضخم للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ .

١.المبحث الأول : السياسة النقدية -المفهوم والأهمية

في ظل التطورات الاقتصادية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي والتي تستوجب تبني سياسات اقتصادية كلية واقعية ومرنة قادرة على مواجهة معدلات التضخم العالية وإصلاح الخلل في التوازنات

الداخلية والخارجية وتقليل اثر التقلبات الناتجة عن حدوث الصدمات المختفة (السياسية ، الاقتصادية ، --- الخ) . تدعو الحاجة السياسة النقدية إلى القيام بعملها في الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لتخفيض معدلات التضخم وتجنب حالات عدم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الوطني .

١,١ مفهوم السياسة النقدية : Concept of Monetary Policy

تعد السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية الرئيسية لاي نظام اقتصادي التي تسعى الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بهدف زيادة فاعلية النظام الاقتصادي ككل ، و قد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث الوظائف و الأهداف بتطور النظريات النقدية و تعقد المشاكل الاقتصادية وكذلك التطور التقني . ويرجع ظهور السياسة النقدية كمفهوم محدد في أواخر القرن التاسع عشر ، اذ اقتصر دور السياسة النقدية بالمحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الاسعار داخل الاقتصاد الوطني و استمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العظيم (1929-1932) و عجز السياسة النقدية عن وضع الحلول من خلال زيادة الانفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي داخل الاقتصاد القومي و معالجة الركود الاقتصادي و تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب^(١) .

و للسياسة النقدية معنيين معنى ضيق و معنى واسع ، فالسياسة النقدية بالمفهوم الضيق تعني "الاجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كالاستخدام الكامل " . أما السياسة النقدية بالمفهوم الواسع فهو ما اشار إليه أنزلك Enizing و يشمل "جميع التنظيمات و الاجراءات النقدية و المصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة النقد في النظام الاقتصادي " لتحقيق اهداف نقدية أو غير نقدية ، و كذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي والاقتصادي و بهذا المعنى تصبح السياسة النقدية شاملة لجميع التدابير النقدية المتخذة للتأثير في حجم و كلفة و قيمة النقود بالإضافة الى أغراض غير نقدية ، ولجميع التدابير غير النقدية التي تستهدف أغراض نقدية^٢ .

وفي محاولة لتحديد مفهوم معين للسياسة النقدية ، يمكن القول أنها مجموعة الوسائل والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تحاول تحقيق جملة الاهداف النقدية او غير النقدية للسلطة النقدية والنظام النقدي واهداف المجتمع ككل في مواجهة الضغوط التضخمية والمحافظة على القوة الشرائية للنقود وتمكينها من اداء وظائفها المختلفة .

^١ د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف ، الطبعة الأولى ، الاصدار الثاني ، الأكاديمية للنشر، المفرق، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩٠ .

² Enzing , Monetary policy , end sand means , Harmon Sdworth , middle six , Penguin , 1964 , p 50 .

١,٢ أهداف السياسة النقدية Aims of Monetary Policy

تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في الاقتصاد الوطني ، و يمكن تلخيص الدور الذي تلعبه هذه السياسة في النظام الاقتصادي وصفه محققا النمو و الاستقرار الاقتصاديين بصورة مستمرة و على مستوى عال من الانتاج و الدخل و الاستخدام و تختلف ، درجة التركيز على هذا الهدف او ذلك بين البلدان المختلفة .وتهدف السياسة النقدية في البلدان المتقدمة ثلاث مجموعات من الأهداف ، تشمل المجموعة الأولى الأهداف النهائية للسياسة النقدية و تغطي مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية تمتد كلاسيكيا لتشمل المحافظة على الاستقرار النقدي "معدلات متدنية للتضخم" و تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل " عمالة كاملة " و اعادة توزيع الدخل وغيرها ، اما الثانية منها فتشمل الاهداف الوسيطة و تغطي مجموعة من الأهداف المتمثلة بمقياس عرض النقد "نمو النقد" وأسعار الفائدة " الطويلة الأجل " و المحافظة على سعر الصرف ، فيما تتضمن الثالثة الأهداف التشغيلية " Targets " " Operating " فهذه تعتمد مجموعة من الاهداف المتمثلة بالقاعدة النقدية و احتياطات البنوك المختلفة الى جانب أسعار الفائدة " القصيرة الأجل " و تتوقف فاعلية السياسة النقدية على اختيار الاهداف و الادوات التشغيلية الأقوى تأثيرا في المتغيرات الوسيطة و على اختيار الأهداف الوسيطة الأكثر ارتباطا بالأهداف النهائية .

على العموم يتفق الاقتصاديون على حصر أهداف السياسة النقدية بما يأتي^(٣) .

١- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي.

٢- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما

يؤدي إلى زيادة الدخل والاستخدام .

٣- تطوير الجهاز المصرفي والأسواق المالية بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية .

٤- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

^١ د . أكرم حداد شهد هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٨٣ - ١٨٤ .

٢. المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة النقدية والتضخم للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

برزت الدعوى الى الإصلاحات الاقتصادية وفقاً لحرية السوق واقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ ، وهذا اختيار مفروض على البلدان النامية ومنها العراق منذ اكثر من ثلاثة عقود و صدرت لوائح جديدة من اجل تغيير معالم وأهداف واتجاهات السياسة النقدية في العراق فأصبحت من أولى اهدافها تحقيق مستوى مقبول من التضخم باستهداف التضخم عبر الصرف ، وهذا ما حصل فعلا فقد حقق العراق مستوى متدني من التضخم للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ مقارنةً بعدد كبير من الدول العربية كانت ظروفها أفضل من ظروف العراق ، وهذا يؤكد نجاح السياسة النقدية في ذلك الاتجاه .

٢,١ تطور عرض النقود (M_2)* وسعر الصرف للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

بالرغم من طابع الخصخصة الذي ساد في الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي وما نص عليه دستور ٢٠٠٥ ، والدعوات المتكررة لخصخصة القطاع العام ، إلا أن معظم النشاط الاقتصادي يتم في القطاع العام بشقيه الجاري والاستثماري ، وقد أجرى العراق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بعد ٩-٤-٢٠٠٣ للتحوّل من الإدارة المركزية الشاملة للاقتصاد القومي إلى الإدارة اللامركزية وإتباع آلية السوق وميكانيزم الأسعار ، ورفع مساهمة القطاع الخاص وتفعيل نظام السوق ، ودور اكبر للسياسات النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيه .^(٤)

عمدت السياسة النقدية بعد ٢٠٠٣ إلى زيادة المعروض النقدي ولكن بمعدلات تغير سنوية بدأت بالانخفاض حتى أصبحت سالبة في نهاية المدة كما في جدول ١ ، لتؤشر بوضوح سعي السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار في الاسعار ومواجهة التضخم لتحفيز النشاط الاقتصادي ومحاولة رفع قيمة الدينار العراقي لزيادة العرض الكلي عن طريق مستوردات منخفضة الثمن وقيمة للدينار العراقي مرتفعة وبالتالي توفير بيئة ملائمة للنمو والتنمية .

بعد عام ٢٠٠٣ ازداد الإنفاق الكلي لتكبر فجوة الطلب الكلي كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتؤشر بوضوح زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت للاقتصاد العراقي ، مع تغير طفيف في الأهمية النسبية للنفط في تكوين الناتج المحلي لصالح القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة ، على أن تراجع الأهمية النسبية للنفط سببه تدمير البنى التحتية لهذه المنشآت بسبب آثار الحرب في بداية ٢٠٠٣ واستمرار العمليات الإرهابية على تلك

• تم تحليل M_2 لأنه يشمل $TD + M_1$

⁽⁴⁾William Boyes-Michael Melvin, 'Macroeconomics', seventh edition, Houghton Mifflin co. , U.S.A, 2008, P 361.

المنشآت ، فقد خسر العراق ١١ مليون دولار للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٤ كتكاليف للعمليات الإرهابية على المنشآت النفطية^(٥). مع عدم قدرة القطاع الحقيقي على النهوض بالأعباء الإنتاجية والخدمية بسبب تدمير مصادر الطاقة الكهربائية وضعف الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة وعدم وضوح الرؤى الإستراتيجية في إدارتها ، فضلا عن عمليات الفساد الإداري والمالي التي رافقت عملية إعادة أعمار العراق عموماً^(٦)، واستجابة لهذه التحديات ارتفع عرض النقود بالمفهوم الواسع ليلبلغ 6953420 مليون دينار عام ٢٠٠٣ ، واصل الارتفاع بعدها بمعدل تغير سنوي بلغ ١٩،٠%، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ على التوالي ، هذا الارتفاع يعود للوضع الاقتصادي الجديد ، وبالمقابل ومن جانب آخر فإن حجم الدين الخارجي قد انخفض بشكل كبير خلال المدة أعلاه نتيجة المفاوضات مع نادي باريس ، فقد انخفض ذلك الدين من ٥١,٦٤٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٦,٤٧٧ بليون دولار عام ٢٠٠٧ كما انخفض حجم الدين الخارجي خارج نادي باريس من ٩,٦٧٤ بليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥٩ بليون دولار عام ٢٠٠٧ أي بمعدل انخفاض ٨٣% للمدة ذاتها فيما انخفض حجم الدين الداخلي بمعدل ٣٠% للمدة ذاتها أيضاً^(٧). بعد ذلك استمر عرض النقود (M٢) بالارتفاع حتى عام ٢٠١٢ ليصل الى 75466000 مليون دينار وبمعدل نمو بلغ ٥،٠%، هذا الزيادة قد تعود الى حصول العراق على الاموال التي في الخارج ودخول المنظمات الدولية لإعادة بناء ما دمرته الحرب ، انخفض بعدها ليصل معدل التغير السنوي الى ٨% - عام ٢٠١٥ كما في جدول ٢ ، ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وحالة الركود من الدورة الاقتصادية وإرهاصات العمليات الإرهابية . فضلا عن الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات للقطاع الخاص والقطاعات الأخرى^(٨).

(٥) وليد خدوري ، معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٤ ، السنة الثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٤-٢٥ .
^٦ التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ .

(٧) Republic Of Iraq ، Policy Paper And The Macro-Economic Indicators Analysis Paper Was Presented To First Conference To Prepare The 2010 -2014 و Five Year National Plane Which ١٩٨6s Held During The Period ، 2009 ، Baghdad ، 2009 ، P 15.

^٨ للمزيد انظر الى

- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢-٢٠١٥ .

جدول ١ تطور عرض النقود (M2) وسعر الصرف للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٣
مليون دينار عراقي

السنة	M2	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار	سعر الصرف الموازي دينار/ دولار
2003	6953420	1836	1936
2004	12254000	1453	1453
2005	14684000	1469	1472
2006	21080000	1467	1475
2007	26956000	1255	1267
2008	34920000	1193	1203
2009	45438000	1170	1182
2010	60386000	1170	1185
2011	72178000	1170	1196
2012	75466000	1166	1233
2013	87679000	1166	1232
2014	90728000	1166	1214
2015	82595000	1190	1247

المصدر: البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث المنشرات السنوية للمدة

. ٢٠١٥-٢٠٠٣

ان حجم الكتلة النقدية في العراق في العراق اتسع بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ استجابة لحجم الإنفاق الحكومي الكبير نتيجة التوسع في التعيين الحكومي وفي القوات المسلحة وقوات الأمن الأخرى ، فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود والطاقة مما يعني ضمنا الحاجة إلى مزيد من النقود لأسعار أعلى وزيادة عوائد النفط بالعملة الأجنبية وبالتالي الحاجة إلى تنقيدها بالدينار العراقي لإغراض الإنفاق والموازنة .

جدول (٢) معدلات التغير السنوية لعرض النقود (M2) وأسعار الصرف الرسمية والموازية

نسبة مئوية %

السنة	معدل التغير السنوي M2	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي
2003			
2004	76.23	-20.8	-24.94
2005	19.83	1.1	1.30
2006	43.56	-0.13	0.20
2007	27.87	-14.4	-14.10
2008	29.54	-4.94	-5.05
2009	30.12	-1.92	-1.74
2010	32.90	0	0.21
2011	19.53	0	0.92
2012	4.56	-0.34	3.09
2013	16.18	0	-0.08
2014	3.48	0	-1.46
2015	-8.96	2.05	2.716

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث المنشرات السنوية

٢٠٠٣ للمدة - ٢٠١٥

لفهم طبيعة تأثير معدلات الصرف والفائدة في بعض المتغيرات الاقتصادية وطريقة أدائها فيها ، يجب فهم القوى الكامنة خلف الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وفجوة التجارة الخارجية ، لاسيما أن المتغيرات أعلاه هي أهم المؤشرات الاقتصادية في العرض الكلي و الطلب الكلي ، التي يمكن من خلالها إدراك التفاعل المستمر بينها وبين العوامل المسببة للتغيير فيها .

بعد عام ٢٠٠٣ صدر القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ لضمان استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وبالتالي إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من اجل بناء مرتكزات قوية داخل الاقتصاد الوطني في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، وفي أواخر عام ٢٠٠٣ أقام البنك المركزي مزاد العملة ليعلن انتهاء

تطبيق أسعار الصرف الثابتة المتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة واعتماد سعر الصرف الموعوم المدار المعين اذ يتحدد وفق آلية العرض والطلب و تحت رقابة وإشراف البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي^(٩) . بلغ صافي الموجودات للبنك المركزي العراقي ٦٩,٤ ترليون دينار عراقي عام ٢٠١١ ويعادل ٢٢٢% من العملة المصدرة ، لذلك يصنف البنك المركزي العراقي ضمن البنوك المدينة لان مبيعات النفط بالعملة الأجنبية تباعها الحكومة إلى البنك المركزي اكبر من قدرة السوق على استيعابها ، لذلك تنطوي هذه العملية على حركتين الأولى توسيع الأساس النقدي بقيمة العملة الأجنبية التي اشتراها البنك المركزي والثانية تقليص الأساس بمقدار مشتريات القطاع الخاص منها والفرق هو الإضافة إلى صافي موجودات البنك المركزي بالعملة الأجنبية يقابله زيادة في الأساس النقدي . ولتجنب الإفراط في السيولة يدفع البنك المركزي إلى التعقيم لتعطيل جزء منها في البنك المركزي^{١٠} .

لقد كان سعر الصرف هدف السياسة النقدية بوصفه أداة للتحكم بالتضخم الناشئ بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل خارجي وطبع العملة بدون قيد او شرط واسباب اخرى . دعت الحاجة البنك المركزي إلى إنشاء نافذة بيع العملة لتحسين قيمة الدينار العراقي^(١١) . واستمر العمل به خلال مدة البحث .

وبمتابعة جدولي ١، ٢، نجد ان المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ شهدت ارتفاعا في قيمة الدينار العراقي وتقارب كل من سعر الصرف الرسمي والموازي اذا بلغ عام ٢٠٠٨ سعر الصرف الرسمي ١١٩٣ دينار / الدولار وبمعدل نمو بلغ ٤%- ، والسعر الرسمي لنفس العام بلغ ١٢٠٣ دينار / الدولار بمعدل نمو بلغ ٥%- ، هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي سيؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، اذا لوحظ الارتفاع التدريجي لبعض مساهمات القطاعات الاقتصادية بمستويات متباينة في الناتج المحلي الاجمالي . ويمكن تفسير التحسن التدريجي في سعر الصرف مقابل ارتفاع المساهمات النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الخدمات ، الى فتح مجالات للعمل جديدة تتعلق بخدمات الانترنت والسياحة والتأمين وورش صيانة وبيع أجهزة النقل فضلا عن عوامل أخرى وبمتابعة جدولي ٢، ١ أيضا ، نجد ان المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ شهدت ارتفاعا في قيمة الدينار العراقي وتقارب كل من سعر الصرف الرسمي والموازي اذا بلغ عام ٢٠٠٨ سعر الصرف الرسمي ١١٩٣ دينار / الدولار وبمعدل نمو بلغ ٤%- ، والسعر الرسمي لنفس العام بلغ ١٢٠٣ دينار / الدولار بمعدل نمو بلغ ٥%- ، هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي اثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، اذا نلاحظ الارتفاع

^٩ محمود محمد داغر_حسين عطوان مهوس ،دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢، ص٧.

^{١٠} د. احمد ابراهيم العلي ، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ص ٤٦٠- ٤٧٠ .
^{١١} محمود محمد داغر _حسين عطوان مهوس ،المصدر نفسه ، ص ١٠ .
١٠٣

التدريجي لبعض مساهمات القطاعات الاقتصادية بمستويات متباينة في الناتج المحلي الاجمالي (بمتابعة التوزيع النسبي للمساهمات القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في التقارير الاقتصادية دون الحاجة الى استعراضها في البحث تجنباً للسرد). ويمكن تفسير التحسن التدريجي في سعر الصرف مقابل ارتفاع المساهمات النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الخدمات ، الى فتح مجالات للعمل جديدة تتعلق بخدمات الانترنت والسياحة والتأمين وورش صيانة وبيع أجهزة النقل فضلاً عن عوامل أخرى

ان التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٥ رافقها معدلات تغير سنوية سالبة لمعظم سنوات المدة أعلاه في سعر الصرف الموازي ورافق هذه المدة تأرجح في معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي . أما عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بقي سعر الصرف الرسمي ثابتاً في حين شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً وبمعدلات نمو موجبه^(١٢)، وفي عام ٢٠١٥ فقد انخفض سعر الصرف الرسمي والموازي ليبلغا (١١٩٠ ، ١٢٤٧) وبمعدل تغير سنوي وصل إلى ٢ % ، وهذا يؤثر بوضوح دخول العراق نفق الحرب على الإرهاب وتراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعاره.

يمكن ان نستنتج ان تحرير سعر الصرف الرسمي واقتزابه بشكل كبير وواضح من سعر الصرف الموازي بهدف رفع قيمة الدينار العراقي لم يؤد إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الا بمستويات متباينة وهذا يعود الى تمعق حجم الاختلالات الهيكلية وضعف مرونة العرض الكلي وانخفاض الإنتاجية وعدم وجود سلع غير نفطية معدة للتصدير فضلاً عن الوضع الأمني غير المستقر واعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة وبالتالي إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى .

٢،٢ تطور معدلات الفائدة والتضخم للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥

أن اغلب الضغوط التضخمية التي اجتاحت الاقتصاد العراقي ، كان سببها سياسة الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) فضلاً عن حجم الفجوة الكبيرة بين العرض الكلي والطلب الكلي عل ان ارتفاع حجم الطلب الكلي بسبب الميل العالي للاستهلاك للمجتمع العراقي ، حاله حال بقية البلدان النامية ، قد خلق قصور للعرض السلعي الحقيقي ، و اتساع حجم الهوة بين التيار الحقيقي والتيار النقدي انعكس على شكل فجوة تضخمية . وعلى العموم فان التضخم أو حتى التوقع فيه زاد من سرعة دوران النقود ، مما إربك أداء السوق النقدية ، تمثل في عدم رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية ، ومن ثم

^{١٢} البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢، ص ١٨.

فقدان النقود إحدى أهم وظائفها بوصفها مخزناً للقيمة^(١٣) ، عندما تكون هناك ندرة في الموارد تلجأ الدولة الى اصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي الى رفع اسعار السلع والخدمات المعروضة ،اذ ان الزيادة في الاصدار النقدي لا تقابلها زيادة في المعروض من السلع والخدمات على ان اي اصدار نقدي حكومي يخلق دخولا اضافية تؤدي الى الزيادة في حجم الطلب وتنعكس تلك الزيادة على شكل ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار وبالتالي حصول التضخم^{١٤}.

وبمتابعة جدول ٣ نجد ان معدلات التضخم اخذت اتجاه تنازليا بدا 32.58 % عام ٢٠٠٣ عدا عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ الى ان وصل ١,٤ % عام ٢٠١٥ ليؤشر بوضوح سعي السياسة النقدية الى تخفيض معدلات التضخم للمدة المذكورة لرفع قيمة الدينار العراقي وجعله مخزناً للقيمة ووسيلة للدفع الآجل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، فضلا عن محاولة السياسة النقدية تجنب او تلاشي ظاهرة الدولار واحلال الدينار العراقي بدلا عن الدولار الاميريكي في معظم التعاملات التجارية والاقتصادية .

تعد معدلات الفائدة من المتغيرات النقدية التي يمكن ان تستخدم في التأثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي، فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف تلجأ الى معدل الفائدة وان ثبات معدلات الفائدة وعدم جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية يقود الى تخفيض التراكم الرأسمالي وبالتالي ضياع فرصة للنمو والتنمية .

بلغ معدل الفائدة ٦,٣٥ % لعام ٢٠٠٣ وواصل ارتفاعه حتى بلغ ٢٠ % عام ٢٠٠٧ وبمعدل للتغير السنوي ٩١ % كما في جدول ٣، اذ حاولت السياسة النقدية كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع خاصة بعد انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة معدلات الأجور في القطاعين العام والخاص و انعكاس ذلك على التكاليف التشغيلية والثابتة، فضلا عن ان المصارف التجارية مازالت متمسكة بفكرة الفائدة العالية على القروض الممنوحة بمعدلات تفوق معدلات التضخم لتجنب تآكل رؤوس أموالها وإيداعات الأفراد والمؤسسات المختلفة ، وهذا يتنافى مع هدف الاستقرار المالي والذي يعكس ضعف

^{١٣} مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العراقي ، بابل ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٨.
^{١٤} اسماعيل عبد الرحمن ، وحربي محمد موسى عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ط ١ دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٧٤.

جدول (٣) تطور معدلات الفائدة والتضخم للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥

السنة	معدلات الفائدة	معدل التضخم	معدلات الفائدة الحقيقية
2003	6.35	32.58	-26.23
2004	6	26.96	-20.96
2005	7	36.96	-29.96
2006	10.42	53.23	-42.81
2007	20	30.83	-10.83
2008	16.75	2.67	14.08
2009	8.83	-2.80	11.63
2010	6.25	2.46	3.79
2011	6	5.60	0.40
2012	6	6.06	-0.06
2013	6	1.86	4.14
2014	6	2.24	3.76
2015	6	1.44	4.56

المصدر وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للسنوات

٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤

معدلات الفائدة الحقيقية استخرجها الباحثين بعد استبعاد التضخم من الفائدة الاسمية .

المنافسة بين المصارف في تحديد معدل الفائدة واعتقاد المصارف بان معدل الفائدة العالي كافي لتحمل مخاطر الائتمان بسبب المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وتردي الوضع الأمني في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية^(١٥)، مقابل هذا الارتفاع في معدلات الفائدة حاول البنك المركزي والبنوك التجارية جذب مدخرات الافراد ورجال الاعمال لتنشيط الاستثمار.

^{١٥} البنك المركزي العراقي ، مجلة السياسية النقدية والمالية ، مجلد (١) العدد الثاني ، اب ٢٠١٧، ص ١١ .
 • تجنباً للتكرار ، تم استعراض الفقرة ٢،٢ من تقارير البنك المركزي والتقارير الاقتصادية للمدة ٢٠١٥ - ٢٠٠٣ .
 ١٠٦

وبمتابعة جدول ٣ نجد ان معدل الفائدة بدا منخفضا للعام ٢٠٠٨ ليبلغ ١٦,٧٥ % عن العام الي سبقه وواصل ذلك الانخفاض حتى عام ٢٠١٥ ليبلغ ٦ % . بالمقابل فان هذه الارتفاعات او الانخفاضات في معدلات الفائدة لم تؤثر بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ضعف العمق المالي للاقتصاد العراقي وعدم قدرة الجهاز المصرفي على الاستثمار في الجانب الحقيقي وان الائتمان الممنوح كان في اغلبه قصير الأجل نظرا للمخاطر العالية في استرداد القروض وفوائدها وفي مجالات المضاربة وليس القطاع الحقيقي ، فضلا عن ذلك فان إنتاجية القطاعات المكونة للناتج تعتمد على المالية العامة للدولة في تمويل عملياتها التشغيلية وليس على السوق النقدية وان نمو الناتج مرتبط بعوامل اخرى اكثر تأثيرا من الفائدة وعرض النقود ، عل العموم وبقدر تعلق الامر بعلاقة الفائدة بالتضخم وبوصفها احد مؤشرات السياسة النقدية نجد ان مع تخفيض معدلات الفائدة استمرت معدلات التضخم بالانخفاض وهذا مؤشر جيد عل استعادة ثقة المجتمع العراقي بالنظام المصرفي وبالتالي تعزيز المشاركة الجمعية في النمو والتنمية والاستفادة من حالة الاستقرار الاقتصادي لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار وتحفيز العرض الكلي .

الاستنتاجات :

- ١- شهدت المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ زيادات مضطردة في المعروض النقدي لتعكس سعي السياسة النقدية الى زيادة العمق المالي للاقتصاد العراقي.
- ٢- اضيف دافع جديد للطلب على النقود لإغراض الاكتناز في العراق بسبب عدم قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخارات من الافراد والوحدات الاقتصادية المختلفة .
- ٣- بالرغم من زيادة المعروض النقدي للمدة اعلاه ، الا ان معدلات التضخم شهدت انخفاضا ملحوظا للمدة اعلاه ، مما ادى الى الحفاظ على قيمة المكافآت التشغيلية لعوامل الإنتاج وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي .
- ٤- استهدفت السياسة النقدية التضخم عبر الصرف وكانت ناجحة في ذلك الاتجاه .
- ٥- ظلت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة للمدة اعلاه مما يفسر ارتفاع درجة المخاطرة في الاقتصاد العراقي وان الحاجة متزايدة لاستقرار اكبر في الأسعار لضمان كفاءة اداء النظام النقدي والاقتصادي معا .

التوصيات :

- ١- معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لضمان فاعلية اكبر للسياسة النقدية .
- ٢- توفير بيئة ملائمة لجذب الادخارات المحلية بهدف زيادة الطلب الاستثماري.
- ٣- ضمان مشاركة راس المال المحلي والاجنبي في العمل المصرفي في العراق لتوسيع القاعدة النقدية

- ٤- تعديل معدلات الفائدة بما يتلائم وتوجهات السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ .
- ٥- ضمان قدر اكبر من تحرير أسعار الصرف لتقليل الضغط على الموازنة العامة .

المصادر :

- ١ - د. احمد ابراهيم العلي ، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب ، العراق ، ٢٠١٥ .
- ٢ - أكرم حداد شهد هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ .
- ٣ اسماعيل عبد الرحمن ، وحربي محمد موسى عربيات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ط ١ دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩ .
- ٣- محمود محمد داغر_ حسين عطوان مهوس ، دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢ .
- ٤- وليد خدوري ، معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٤ ، السنة الثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧
- ٥- مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العراقي ، بابل ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٨ .
- ٦- مجلة السياسية النقدية والمالية ، البنك المركزي ، مجلد (١) العدد الثاني ، اب ٢٠١٧ .

التقارير :

- ١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ .
- ٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ٢٠٠٣-٢٠١٥ .
- ٣- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للسنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ .

7- Enzing , Monetary policy , end sand means , Harmon Sdworth , middle six , Penguin , 1964 .

8- Republic Of Iraq ، Policy Paper And The Macro-Economic Indicators Analysis Paper Was ١٩٨5 Presented To First Conference To Prepare The 2010 -2014 Five Year National Plane Which ١٩٨6s Held During The Period ، 2009 ، Baghdad 2009.

9- William Boyes-Michael Melvin, Macroeconomics' ,seventh edition, Houghton Mifflin co. , U.S.A, 2008.